



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المجلس

الدورة الخامسة والستون بعد المائة

30 نوفمبر/تشرين الثاني – 4 ديسمبر/كانون الأول 2020

استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لانخراط القطاع الخاص 2021-2025

الموجز

شرعت منظمة الأغذية والزراعة في تنفيذ عملية شاملة مع الأعضاء من أجل وضع رؤية جديدة مع ما يلي ذلك من تحديثٍ لاستراتيجية عام 2013، بتشجيع من الدورة الثالثة والستين بعد المائة للمجلس في أواخر عام 2019. وهذه الاستراتيجية الجديدة هي نتيجة عملية تشاورية للغاية، وتستند إلى ما يلي: (1) التوصيات والاحتياجات التي أعرب عنها أعضاء منظمة الأغذية والزراعة؛ (2) التوصيات والتعليقات الصادرة عن الجهات الفاعلة في القطاع الخاص؛ (3) والدروس المستفادة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما الوكالات التي توجد مقارها في روما؛ (4) وتجربة المنظمة نفسها في ما يخص استراتيجية عام 2013؛ (5) والطلب القوي من المكاتب الفنية والإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية التابعة للمنظمة على تعزيز مشاركة القطاع الخاص؛ (6) والتقييم المستقل الذي أجري في عام 2019.

وفي أعقاب المشاورات المكثفة للمنظمة مع أعضائها من خلال المجموعات الإقليمية، فضلاً عن سلسلة من المشاورات على مستوى العضوية بقيادة رئيس لجنة البرنامج، تسعى استراتيجية المنظمة بشأن مشاركة القطاع الخاص 2021-2025 (الاستراتيجية) إلى تشجيع دور أكثر استباقية وتحفيزاً للمنظمة في دعم عضويتها، عن طريق رسم مسار واضح نحو عقد شراكات أكثر ابتكاراً مع القطاع الخاص. وتوسعى الاستراتيجية أيضاً إلى إقامة شراكات تستند إلى المبادئ ومدفوعة بتحقيق الغايات، من شأنها تحقيق أثر ملموس لا يترك أحداً خلف الركب وتحترم الخطوط التوجيهية بشأن نهج قائم على المبادئ للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال.

يمكن الاطلاع على الوثائق على الرابط الإلكتروني: www.fao.org

وتشمل الاستراتيجية ما يلي: (1) رؤية جديدة لإقامة الشراكات مع القطاع الخاص بصورة استباقية؛ (2) ومبادئ المشاركات (3) وتحديد المجالات الاستراتيجية الرئيسية للمشاركة؛ (4) وآليات محدثة وموسّعة يمكن من خلالها تكوين الشراكات؛ (5) ونهج العناية الواجبة المناسب للغرض منه من أجل تقييم المخاطر وإدارتها؛ (6) وسبل جديدة لتقييم النتائج المتوقعة من الشراكات وقياسها. كما تصف الوثيقة الإجراءات الرئيسية المطلوبة لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

وتجدر الإشارة إلى أن تعزيز التعاون مع القطاع الخاص في إطار هذه الاستراتيجية يستند إلى الاعتبارات التالية: (1) نظراً إلى الطبيعة الجوهرية لعضوية المنظمة وحوكمتها ومنزلتها بوصفها منظمة حكومية دولية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، فإن المحاورين الرئيسيين للمنظمة هم أعضاؤها؛ (2) ولن تتأثر النصوص الأساسية أو اللوائح أو الإجراءات أو تشكيلة الأجهزة الرئاسية للمنظمة بهذه الاستراتيجية، كما أنّها لن تغير اللوائح الحالية للأجهزة الرئاسية للمنظمة أو إجراءاتها أو تشكيلتها.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب الاجتماع المشترك بين لجنتي البرنامج والمالية والمجلس

إن الاجتماع المشترك مدعو إلى القيام بما يلي:

(أ) استعراض الاستراتيجية بشأن مشاركة القطاع الخاص 2021-2025؛

(ب) والترحيب بالعملية الشاملة التي أدت إلى تحديث الاستراتيجية واستكمالها؛

(ج) والتوصية بالاستراتيجية كمي يوافق عليها المجلس.

◀ إن المجلس مدعو إلى إقرار استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن مشاركة القطاع الخاص 2021-2025

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Elizabeth A. Bechdol

نائب المدير العام

الهاتف: +39 06570 51800

البريد الإلكتروني: DDG-Bechdol@fao.org

بيان المحتويات

4	أولاً- تمهيد الطريق.....
4	1- المعلومات الأساسية والسياق.....
5	2- تطور وتجربة شركات القطاع الخاص في المنظمة.....
7	ثانياً- استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لمشاركة القطاع الخاص 2021-2025.....
7	1- الرؤية - ما نحتاج إلى تحقيقه معاً.....
8	2- مبادئ المشاركة - الالتزام بقيم الأمم المتحدة.....
9	3- ما هو القطاع الخاص وما هي ماهية الشراكة؟.....
11	4- لماذا ينبغي عقد شراكة مع القطاع الخاص؟.....
12	5- لماذا ينبغي أن يعقد القطاع الخاص شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة؟.....
13	6- ماذا مشاركة القطاع الخاص مهمة - النتائج والفوائد.....
14	7- هياكل المشاركة مع القطاع الخاص.....
17	8- الربط والدعم والتأييد - الركائز الإرشادية لهذه الاستراتيجية.....
19	9- تقديم الدعم الكامل لفرص المشاركة الإقليمية والوطنية.....
20	10- نهج العناية الواجبة المناسب للغرض لتقييم المخاطر وإدارتها.....
23	ثالثاً- التنفيذ والتأثير.....
25	الملحق 1: خطة العمل المبكرة لتنفيذ استراتيجية المنظمة لإشراك القطاع الخاص (2021-2022).....
28	الملحق 2: مشروع الاختصاصات - المجموعة الاستشارية غير الرسمية للقطاع الخاص.....
30	الملحق 3 مشاورات افتراضية مع القطاع الخاص.....
33	الملحق 4: المراجع.....

أولاً - تمهيد الطريق

1- المعلومات الأساسية والسياق

1- هناك اعتراف متزايد بأنه يجب تحويل النظم الغذائية غير المستدامة لكي تصبح أكثر استدامة إذا ما أراد المجتمع الدولي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، يتعين على الحكومات والمنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، اتباع نهج جديد من أجل إعادة خطة عام 2030 إلى مسارها الصحيح. ولم يتبق سوى القليل من الوقت للوصول إلى مقاصد أهداف التنمية المستدامة، في حين أن بيئة الاقتصاد الكلي العامة تشكل تحدياً، مع وجود ضغوط واضحة على الميزانيات والمالية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أعداد متزايدة من الآفات والأمراض النباتية والحيوانية بما في ذلك الأمراض الحيوانية، وكذلك التهديدات الناشئة مثل مقاومة مضادات الميكروبات والصدمات المناخية التي تتطلب بحثاً وابتكاراً وتعاوناً جديداً.

2- كما لاحظت دراسة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2019): "تتصدى النظم الغذائية للتحديات المتمثلة في توفير أغذية كافية وميسورة التكلفة ومغذية لسكان العالم الذين يتزايد عددهم، والتصدي للآثار القاسية بالفعل لتغير المناخ على الإنتاج، وتبديد الشواغل المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة والبصمة البيئية".¹ ويتطلب تحويل النظم الغذائية غير المستدامة وتحقيق النظم الغذائية المستدامة من جميع أصحاب المصلحة أن يعززوا دورهم ويضطلعوا به بنشاط. وهناك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، من المزارعين، بمن في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين والحراجين والصيادين إلى الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الكبيرة، سيكون لها دور فعال في دفع هذا التحول. وتهدف خطة عمل أديس أبابا إلى مواءمة التدفقات المالية العامة والخاصة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الاعتراف بأن العالم لن يحققها دون تعبئة قدرات وموارد القطاع الخاص.² ويصح ذلك تحديداً على مجال منظمة الأغذية والزراعة³ الذي يضطلع فيه القطاع الخاص بدور بارز.

3- ويتضمن الإطار المقبول عالمياً لأهداف التنمية المستدامة دوراً قوياً للقطاع الخاص في التنمية العالمية. وقد نهضت أهداف التنمية المستدامة بتطورات جديدة في القطاع الخاص حيث تتحمل الشركات مسؤولياتها الأوسع تجاه المجتمع والبيئة. ولذلك، فقد آن الأوان لكي تبدأ منظمة الأغذية والزراعة نهجاً جديداً للشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص، باعتبارها شريكين متساويين، يتيح لها القيام بدور نشط وتحفيزي في تعاون القطاع الخاص من أجل تحويل النظم الغذائية غير المستدامة.

¹ منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2019)

² الأمم المتحدة (2015)

³ في سياق هذه الاستراتيجية، تغطي منظمة الأغذية والزراعة أياً من مجالات المسؤولية المناطة بها وجميع السلع الزراعية (من سلع غذائية وغير غذائية)، بما في ذلك قطاعات الثروة الحيوانية والحراجة ومصايد الأسماك واستخدام الموارد الطبيعية التي تشمل كامل سلسلة القيمة، وصورها.

4- **الدعم لأعضاء منظمة الأغذية والزراعة:** تفضل الحكومات بدور حاسم في تعزيز وتمكين الاستثمارات المسؤولة للقطاع الخاص⁴ في بلدانها، مع استعداد منظمة الأغذية والزراعة لدعمها في صياغة وتنفيذ خطط عمل فعالة لربط استراتيجيات واستثمارات القطاع الخاص المستدامة بأهداف التنمية المستدامة. ويجب على المنظمة تقديم دعم أكثر حسماً ونشاطاً لأعضائها لتشجيع الاستثمار المسؤول واستراتيجيات الأعمال المستدامة للنظم الغذائية، وتحفيز وتسريع تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة.

5- ولذلك، تسعى استراتيجية المنظمة بشأن مشاركة القطاع الخاص 2021-2025 (الاستراتيجية) إلى تعزيز دور أكثر استباقية وتحفيزاً للمنظمة في دعم أعضائها من خلال تحديد مسار واضح نحو شركات أكثر ابتكاراً مع القطاع الخاص. وتسعى الاستراتيجية أيضاً إلى إقامة شركات قائمة على المبادئ وموجهة نحو الأهداف، من شأنها أن تحقق أثراً ذا مغزى لا يترك أحداً خلف الركب، مع احترامها للخطوط التوجيهية بشأن نهج قائم على المبادئ للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال.⁵

2- تطور وتجربة شركات القطاع الخاص في المنظمة

6- **الشركات مع القطاع الخاص في منظمة الأغذية والزراعة:** انخرطت المنظمة في شراكة مع القطاع الخاص منذ أن وضعت مبادئها وخطوطها التوجيهية الأولية للتعاون مع القطاع الخاص في عام 2000. وتم استعراض شركات القطاع الخاص استعراضاً شاملاً في عدد من المناسبات، بما في ذلك في عملية متعمقة بدأت في عام 2010 وأدت في نهاية المطاف إلى الموافقة على استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة للشركات مع القطاع الخاص في عام 2013 (استراتيجية عام 2013).⁶

الدروس المستفادة من أحدث تقييم لاستراتيجية شراكة القطاع الخاص منذ عام 2013:

7- أجري تقييم مستقل لاستراتيجية عام 2013 في عام 2019 لاستكشاف السنوات الخمس الأولى من التنفيذ، بينما تم إصدار تقرير التقييم للدورة السابعة والعشرين بعد المائة للجنة البرنامج في الفترة من 4 إلى 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. وفي الفترة الممتدة من 2013 إلى 2019، عقدت المنظمة 52 شراكة رسمية مع القطاع الخاص، ولكن مشاركة القطاع الخاص كانت انتهازية ومتفرقة، مع "قادر محدود من إمكانية تكرارها واستدامة النتائج المحققة".⁷

8- ووافقت اللجنة على سلسلة من التوصيات المهمة والمتبصرة، بما في ذلك وضع رؤية جديدة لمشاركة القطاع الخاص.

9- وتضمنت توصياتها، التي أقرها المجلس، ما يلي:

(أ) يتعين على منظمة الأغذية والزراعة تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(ب) وينبغي تنفيذ الشركات مع القطاع الخاص لدعم أولويات الحكومات الوطنية، بموافقتها.

⁴ الاستثمار المسؤول على النحو الذي تحدده مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية (لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2014)

⁵ الأمم المتحدة (2015) الخطوط التوجيهية التي وضعت في عام 2000 كإطار عمل مشترك للتعاون التجاري المتصل بالأمم المتحدة، والتي نقحت وأعيد إصدارها عام 2009 والتي عدلت أيضاً من ثم في عام 2015.

⁶ منظمة الأغذية والزراعة (2013)

⁷ منظمة الأغذية والزراعة (2019)

- (ج) وينبغي أن تسعى المنظمة إلى زيادة تكامل الشراكات مع القطاع الخاص ضمن عملها، بما في ذلك على الصعيد القطري. وتحتاج أي استراتيجية جديدة إلى أن تدمج إدماجاً كاملاً في جميع الشُّعب والوحدات، بما في ذلك المكاتب الإقليمية والقطرية.
- (د) وينبغي أن تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتحسين استجابتها وجهودها الاستباقية في ما يتعلق بالعدد المتزايد لفرص الشراكات.
- (هـ) وينبغي أن تقوم منظمة الأغذية والزراعة بوضع عمليات واضحة وشفافة ومتسقة للجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك القطاع الخاص للوصول إلى أحداث وأنشطة المنظمة.
- (و) ويجب أن تتخلص المنظمة من بعض مواقفها المحافظة بطبيعتها تجاه مشاركة القطاع الخاص ("الفجوة الثقافية").
- (ز) وينبغي أن تبسط المنظمة إجراءاتها الداخلية وعمليات إدارة المخاطر بما يتمشى مع أفضل الممارسات المتبعة في منظومة الأمم المتحدة، وأن تحقق التوازن بين عمليات العناية الواجبة من جهة، وأن تيسر الشراكات والتعاون الشفافين مع القطاع الخاص من جهة أخرى.

10- وكما حدثت تطورات وفرص هامة منذ اعتماد استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لعام 2013. أولاً، تدعو أهداف التنمية المستدامة إلى مشاركة القطاع الخاص بشكل أوسع وأعمق في تحقيق نتائج التنمية، سواء من خلال المساهمة في تحقيق أهداف محددة أو من خلال تبني سلوك مسؤول في كل أبعاد الاستدامة. وهذا واضح في الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يقر أهمية الشراكات في إتمام أهداف الخطة.⁸

11- وثانياً، بمشاركة القطاع الخاص وغيره من الجهات الفاعلة، أنشأ الأعضاء عددًا من الصكوك للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي للاستثمار المسؤول في الزراعة والأنظمة الغذائية، التي سبق ذكرها وغيرها.⁹

12- وثالثاً، تعترف عملية إصلاح الأمم المتحدة بالأهمية المركزية للشراكات في تحقيق كل أهداف خطة عام 2030 وتقترح نهجاً على نطاق المنظومة في إدارة المخاطر. وكما ورد ذكره، من المسلم به أن مؤسسات القطاع الخاص ذاتها وسعت من التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والعمل على تحقيقها. وإن كل ما سبق يجعل تحديث استراتيجية عام 2013 يأتي في الوقت المناسب، وهذه الاستراتيجية تحل محل الاستراتيجية التي تمت الموافقة عليها في عام 2013.

ومن هذا المنطلق، شرعت المنظمة في عملية شاملة مع الأعضاء لتطوير رؤية جديدة وتحديث لاحق لاستراتيجية عام 2013، والتي شجعتها الدورة الثالثة والستون بعد المائة للمجلس في أواخر عام 2019. وهذه الاستراتيجية هي نتيجة عملية تشاورية للغاية

⁸ الأمم المتحدة (2015ب)

⁹ هناك عدد من التوصيات الصادرة عن اللجنة على مستوى السياسات، بعضها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه الاستراتيجية، مثل الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية)، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، على سبيل تسمية الأمثلة الأكثر أهمية. ويتم التفاوض على جميع "منتجات" اللجنة هذه في إطار عملية متعددة أصحاب المصلحة، بما في ذلك آلية القطاع الخاص التابعة للجنة، والتي تم تبنيتها بالتوافق في الآراء. وتتفاوض اللجنة حالياً على الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية.

وتعتمد على: (1) التوصيات والاحتياجات التي يعرب عنها أعضاء المنظمة؛¹⁰ (2) والتوصيات والتعقيبات الواردة من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص؛¹¹ والدروس المستفادة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى،¹² وخاصة الوكالات التي توجد مقارها في روما؛¹³ (4) وتجربة المنظمة الخاصة باستراتيجية عام 2013؛ (5) والطلب القوي من المكاتب الفنية والإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص؛¹⁴ و(6) التقييم المستقل الذي أجري في عام 2019.

14- وتشمل الاستراتيجية: (1) رؤية للتطوير الاستباقي للشراكات مع القطاع الخاص؛ (2) ومبادئ المشاركة؛ (3) وتحديد مجالات العمل الاستراتيجية الرئيسية؛ (4) وآليات مجددة وموسعة يمكن من خلالها إقامة الشراكات؛ (5) ونهج للعناية الواجبة مناسب لغرضه من أجل تقييم المخاطر وإدارتها؛ (6) وسبل جديدة لتقييم النتائج المتوقعة من الشراكات وقياسها.

15- وتم التطرق إلى تعزيز التعاون مع القطاع الخاص ضمن هذه الاستراتيجية استناداً إلى الفهم أنه: (1) بالنظر إلى الطبيعة الجوهريّة لأعضائها وحوكمتها ووضع المنظمة كمنظمة حكومية دولية في منظومة الأمم المتحدة فإن المتحاورين الرئيسيين مع منظمة الأغذية والزراعة هم الأعضاء فيها. (2) ولن تتأثر النصوص الأساسية أو القواعد أو الإجراءات أو تشكيلة الأجهزة الرئاسية للمنظمة من جراء هذه الاستراتيجية، ولن تغير القواعد أو الإجراءات الحالية أو تشكيلة الأجهزة الرئاسية للمنظمة.

ثانياً- استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لمشاركة القطاع الخاص 2021-2025

1- الرؤية - ما نحتاج إلى تحقيقه معا

16- تتمثل الرؤية الشاملة للاستراتيجية بشأن مشاركة القطاع الخاص 2021-2015 في تمكن المنظمة، من خلال التزامها مع القطاع الخاص، من جلب التغيير والابتكار، فضلاً عن التأثير والفوائد المستدامة القابلة للقياس، من أجل تلبية طموحنا بعدم ترك أحد خلف الركب من خلال نظم غذائية مستدامة وقادرة على الصمود من أجل إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل وحياة أفضل.¹⁵

¹⁰ أجرت المنظمة مشاورات مكثفة مع أعضائها من خلال المجموعات الإقليمية، أعقبتها سلسلة من مشاورات الأعضاء بقيادة رئيس لجنة البرنامج قبل رفعها أخيراً إلى لجنة البرنامج.

¹¹ عقدت منظمة الأغذية والزراعة ثلاث مشاورات إلكترونية مع القطاع الخاص في يوليو/تموز 2020 (أنظر الملحق 3 للاطلاع على قائمة الهيئات الخارجية التي تمت استشارتها).

¹² أجرت المنظمة مشاورات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأجرت استعراضات مكتبية لاستراتيجيات والممارسات المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص.

¹³ كما نشر كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي استراتيجيات معتمدة للمشاركة مع القطاع الخاص في عام 2019. واستعرضت منظمة الأغذية والزراعة هذه الاستراتيجيات الجديدة لتحديد أوجه التآزر والتكامل داخل الوكالات التي توجد مقارها في روما.

¹⁴ التمسّت المنظمة أفكاراً وتعليقات من داخل المنظمة (ومع المكاتب الميدانية والشعب التقنية).

¹⁵ يرد هذا الطموح بالتفصيل في مخطط الإطار الاستراتيجي 2022-2031 ومخطط الخطة المتوسطة الأجل 2022-2025.

17- وتتصور المنظمة أن مشاركتها مع القطاع الخاص ستثمر شركات استراتيجية، وتزيد من الجهود الجماعية لأصحاب المصالح المتعددين، وتأتي بحلول مبتكرة تتولاها البلدان وتقودها لمساعدة أعضاء المنظمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي نهاية المطاف، تعظيم الأثر الإيجابي بالنسبة إلى المستفيدين الذين تدعمهم المنظمة.

18- وتركز منظمة الأغذية والزراعة بواسطة هذه الرؤية بشكل أكبر على عمل المنظمة والقطاع الخاص كشريكين متساويين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر) والهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (بشأن القضاء على الجوع)، فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة الأخرى ذات الصلة بولاية منظمة الأغذية والزراعة.

2- مبادئ المشاركة - الالتزام بقيم الأمم المتحدة

19- تسترشد مشاركة منظمة الأغذية والزراعة مع شركاء القطاع الخاص بمبادئ واضحة ومدروسة بعناية ولا يمكن التفاوض عليها، ولا بد من التبليغ بها بشكل جيد في المراحل الأولى من مناقشة الشراكة. وسيتم إدماج المبادئ في مجمل عملية تنفيذ هذه الاستراتيجية، ولا سيما في عملية استعراض الشراكة مع القطاع الخاص، ووضع صك قانوني مناسب وآليات/سبل للمشاركة. وعليه، فالالتزامات ينبغي أن¹⁶:

- (أ) تبرهن على إسهام واضح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- (ب) وتحترم قيم منظمة الأغذية والزراعة والأمم المتحدة¹⁷
- (ج) وألا تضر بحياد المنظمة وعدم انحيازها، أو نزاهتها أو استقلالها أو مصداقيتها أو سمعتها
- (د) وتدار بفعالية وتتلافى تضارب المصالح أو أي مخاطر أخرى على منظمة الأغذية والزراعة
- (هـ) وتظهر مساهمة لولاية منظمة الأغذية والزراعة وأهدافها ومهمتها وأهداف التنمية الوطنية لأعضائها
- (و) وتحترم الطبيعة الحكومية والدولية لمنظمة الأغذية والزراعة وصلاحيات أعضائها في اتخاذ قرارات، على النحو المنصوص عليه في دستور المنظمة
- (ز) وتدعم وتعزز النهج العلمي القائم على البراهين والمتسم بالحياد وبالاستقلالية، الذي يستند إليه عمل منظمة الأغذية والزراعة دون تنازلات؛
- (ح) وتحمي المنظمة من أي تأثير لا مبرر له، ولا سيما على عمليات وضع السياسات والقواعد والمعايير وتطبيقها
- (ط) وتتم على أساس الشفافية والانفتاح والشمول والمساءلة والنزاهة والاحترام المتبادل

¹⁶ إن المنظمة هي وكالة الأمم المتحدة "الرابعة" لـ 21 مؤشرًا لأهداف التنمية 2 و 5 و 6 و 12 و 14 و 15 وهي وكالة مساهمة في خمسة مؤشرات أخرى. وبهذه الصفة، تدعم المنظمة جهود البلدان في رصد تنفيذ خطة عام 2030

¹⁷ تلتزم منظمة الأغذية والزراعة بتعزيز الالتزام بإطار الأمم المتحدة على نطاق المنظومة وبالمبادئ العشرة التي نص عليها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، بما فيها المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (الأمم المتحدة، 2011). وإن المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد هي معايير أساسية في عملية العناية الواجبة التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة من أجل المشاركة مع القطاع الخاص. أنظر الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (بدون تاريخ)

(ي) وتعظم تأثير التنمية على المستوى المحلي والمستفيدين، ولا سيما صغار المزارعين ورباطهم ناهيك عن الشباب والنساء احتراماً لمبدأي "عدم ترك أحد خلف الركب" و"عدم إلحاق الضرر".

3- ما هو القطاع الخاص وما هي ماهية الشراكة؟

20- **تعريف الشراكة:** هناك طرق مختلفة للتعامل مع القطاع الخاص وأوساط الأعمال التجارية، كل منها ينطوي على دور مختلف تقوم به منظمة الأغذية والزراعة. وتعتمد المنظمة إلى حد كبير تعريف النهج المشترك لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ما يتعلق بالبحوث المستقبلية وبذل العناية الواجبة في ما يتعلق بشركات قطاع الأعمال التجارية، حيث تعرف المشاركة مع القطاع الخاص بأنها "أي نوع من التفاعل مع الكيانات التجارية، ذات الأهداف المختلفة، التي تتراوح بين المحادثات والمناقشات غير الرسمية، ومنصات تبادل المعارف، والشركات الكاملة التي تنطوي على التمويل. يمكن تنفيذ هذه الالتزامات من خلال طرائق مختلفة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الشراكة، وقد تنطوي على مستويات مختلفة من تعرض الجمهور".¹⁸

21- وتتبع هذه الاستراتيجية أيضاً تعريف الشراكة الوارد في استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن الشركات على نطاق المنظمة (2012): أي "التعاون والتآزر بين وحدات المنظمة والأطراف الخارجية في عمل مشترك أو منسق لتحقيق هدف عام. وهي تشمل علاقة تسهم فيها جميع الأطراف في تحقيق النواتج وإنجاز الأهداف أكثر من كونها علاقة مالية فقط".¹⁹

22- **نطاق القطاع الخاص:** ولأغراض هذه الاستراتيجية، تعتبر منظمة الأغذية والزراعة أن القطاع الخاص يشمل مجموعة واسعة من الكيانات، تتراوح بين المزارعين والصيادين والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم (بما في ذلك التعاونيات والمزارعين/الصيادين/منظمات المنتجين والمؤسسات الاجتماعية) إلى الشركات الكبيرة، سواء الشركات المحلية أو المتعددة الجنسيات، والمؤسسات الخيرية.

23- وتراعي هذه الاستراتيجية أيضاً الرابطة الصناعية والتجارية، والاتحادات التي تمثل مصالح القطاع الخاص. وإن أي اتحادات أو منظمات أو مؤسسات، يتم تمويلها إلى حد كبير أو حكمها من قبل كيانات القطاع الخاص، ستعتبر قطاعاً خاصاً، بالإضافة إلى مؤسسات تملكها الدولة.²⁰ ولا تندرج الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث ضمن هذه الاستراتيجية الجديدة.

24- وبصورة أكثر تحديداً، ستعمل منظمة الأغذية والزراعة مع الكيانات التالية (الجدول 1)، في جملة أمور:

¹⁸ تتبع المنظمة النهج المشترك للأمم المتحدة بشأن البحوث المستقبلية وبذل العناية الواجبة في ما يتعلق بشركات قطاع الأعمال التجارية، والذي تمت الموافقة عليه في أغسطس/آب 2019. أنظر UNSDG (2020)

¹⁹ منظمة الأغذية والزراعة (2012).

²⁰ يشير هذا إلى هيئات تم تأسيسها بموجب القوانين الوطنية، كما هي الحال بالنسبة إلى المؤسسات المتوخية للربح.

الجدول 1. أنواع كيانات القطاع الخاص التي تعترف منظمة الأغذية والزراعة إشراكها

<p>يشكل المزارعون (بمن فيهم المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعون الأسريون) ومنظمات المزارعين مكونات هامة لا بوصفهم كيانات من القطاع الخاص وعوامل للتغيير فحسب، بل بوصفهم أيضا مستفيدين من مشاركة القطاع الخاص. وتلتزم منظمة الأغذية والزراعة بتسهيل تقدم عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية وستواصل إعطاء الأولوية لعملها الذي يركز على المزارعين الأسريين وصغار الصيادين وحراس الغابات.</p>	<p>المزارعون ومنظمات المزارعين²¹</p>
<p>تضطلع منظمات المنتجين وتعاونياتهم بدور محوري في تمكين المزارعين والصيادين وحراس الغابات، ومساعدتهم على الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيات والخدمات المالية، وأيضا تكثيف إنتاجيتهم وقدرتهم على الابتكار.</p>	<p>منظمات المنتجين وتعاونياتهم²²</p>
<p>تضطلع شركات الأغذية الزراعية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع الريفية غير الزراعية، بما فيها المشاريع الناشئة بدور رئيسي في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. وستشجع منظمة الأغذية والزراعة تطوير المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بوصفها محركا رئيسيا لتحقيق الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية لقطاعات الأغذية الزراعية والقطاعات الريفية غير الزراعية، مع التركيز بشكل خاص على الأعمال التجارية التي يقودها الشباب والنساء.</p>	<p>الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم</p>
<p>الشركات الكبيرة (بما في ذلك الشركات الكبيرة الوطنية والمتعددة الجنسيات، والشركات المملوكة للدولة). وقد أقامت الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة شراكات ثنائية للقطاع الخاص مع منظمة الأغذية والزراعة بشأن مجموعة واسعة من المواضيع المواضيعية في السنوات الأخيرة.</p>	<p>الشركات الكبيرة: الشركات الكبيرة الوطنية والمتعددة الجنسيات، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة</p>
<p>المؤسسات المالية، بما في ذلك بنوك التنمية الدولية والوطنية والبنوك التجارية والمستثمرون من القطاع الخاص، والمستثمرون المؤثرون والمؤسسات الاستثمارية الخاصة الأخرى من أجل تحسين عملية الاستثمار والاستفادة من إمكانيات التمويل المبتكر لإزالة المخاطر وتعبئة الاستثمار الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.</p>	<p>المؤسسات المالية</p>

²¹ تميل المنظمة إلى تناول منظمات صغار المنتجين من منظور المجتمع المدني، في حين تعامل المؤسسات الخيرية أو الجهات التجارية المنتجة للأغذية عادة على أنها من القطاع الخاص. ولكن الحدود بين الفئتين ليس واضحا دائما. ولذلك، يمكن تناول فرادى تلك المنظمات كلا حالة على حدة لتحديد الاستراتيجية التي تندرج في إطارها على نحو أنسب. وبصرف النظر عن هذا، نظرا إلى ولاية المنظمة، تعمل هذه الأخيرة على ضمان التمثيل اللائق ومشاركة منظمات المنتجين في اجتماعاتها وعملياتها لضمان سماع أصوات تلك المنظمات والأخذ بها.

²² نفس ما ورد أعلاه.

تتيح الرابطة الصناعية والتجارية والاتحادات لمنظمة الأغذية والزراعة تحقيق تأثير أكبر من خلال التعاون مع مجموعة من أصحاب المصلحة الملتزمين ذوي التفكير المماثل الذين لديهم القدرة على تعزيز التأثير من حيث تحقيق أهداف التنمية المستدامة والسلامة الغذائية والتغذية.	الرابطة الصناعية والتجارية واتحادات القطاع الخاص ²³
تضطلع المؤسسات الخيرية بدور رئيسي في تحقيق خطة عام 2030 وهي مصدر مهم لتمويل التنمية.	المؤسسات الخيرية

4- لماذا ينبغي عقد شراكة مع القطاع الخاص؟

25- تعترف منظمة الأغذية والزراعة بالدور الفريد للقطاع الخاص في الابتكار والتجارة والتمويل والاستثمار وقدرته على التأثير في تحول النظم الغذائية على نطاق واسع. ومنظمة الأغذية والزراعة مصلحة قوية في زيادة مشاركتها مع القطاع الخاص للاستفادة من هذه الإمكانيات والاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الأعضاء. وتأمل منظمة الأغذية والزراعة، من بين جوانب أخرى، أن تؤدي مثل هذه الالتزامات إلى:

- (أ) تحسين فهم قضايا التنمية بهدف تحسين تصميم الحلول، مع مراعاة ما يرتبط بها من مفاضلات
- (ب) وتشجيع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي
- (ج) وتسهيل الإدماج في سلاسل القيمة والوصول إلى أسواق أكثر ربحاً
- (د) ودعم الابتكار وتوسيع نطاقه
- (هـ) وتعبئة الخبرة العلمية والمستندة إلى الأدلة
- (و) والقيام بدور تحفيزي في تغيير الطريقة التي تعمل بها الأعمال التجارية والاستثمار في النظم الغذائية والزراعية
- (ز) وتطوير قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم
- (ح) والدعوة إلى تغيير السياسات والمؤسسات
- (ط) والمساهمة في إدخال تعديلات على أولويات القطاع الخاص واستراتيجيات الأعمال التجارية التي تتضمن ممارسات الاستدامة وتعزيزها
- (ي) وتشجيع الاستثمار لسد ثغرات التمويل الرئيسية التي تعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة

²³ يمثل المنتدى الاقتصادي العالمي، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة أمثلة على الكيانات التي تعمل معها منظمة الأغذية والزراعة في إطار استراتيجية عام 2013.

(ك) واستحداث بيانات يمكن أن تساعد في تسريع وتيرة الابتكار وعملية صنع القرار القائمة على الأدلة ورصد أهداف التنمية المستدامة.

(ل) ودعم القطاع الخاص للاعتراف بمسؤوليته الاجتماعية بالمساهمة في الأمن الغذائي والتغذوي للسكان من خلال أشكال مستدامة من الإنتاج تخفف التأثير في البيئة.

26- وعلاوة على ذلك، في حين تعترف منظمة الأغذية والزراعة بخطر التأثير غير المبرر من جانب القطاع الخاص، فإن العمل المعياري الذي تقوم به المنظمة يمكن أن يستفيد إلى حد كبير من معارف القطاع الخاص وتكنولوجيته وابتكاراته. ويمكن لشراكات القطاع الخاص أن تولد معارف وبيانات في الوقت الحقيقي، ومعلومات عن الأسواق وأفضل الممارسات، وأن تيسر النشر الفعال للمعلومات على الصعيدين الوطني والعالمي.

5- لماذا ينبغي أن يعقد القطاع الخاص شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة؟

27- تظهر العديد من شركات ورابطات القطاع الخاص التزاما متزايدا بمواءمة استراتيجياتها وممارساتها واستثماراتها مع قيم وأهداف خطة عام 2030. وتتطلع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص إلى خبرة منظمات مثل منظمة الأغذية والزراعة، التي يمكن أن توفر التوجيه بشأن الممارسات التجارية المستدامة والمسؤولة اجتماعيا.

28- وتشير مشاورات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن القطاع الخاص يتوجه إلى المنظمة لأنه ينظر إليها على أنها:

- (أ) رائدة على المستوى العالمي في مجال الأغذية والزراعة ووسيط للمعارف بالنسبة للحكومات
- (ب) ومركز "للتوفيق"، يجمع الأعضاء وكيانات القطاع الخاص ذات الصلة حول الأولويات والاستثمارات المشتركة
- (ج) ووسيط مستقل ومحيد وموضوعي وصادق للتحالفات متعددة التخصصات، قادر على تسهيل التواصل بين الحكومات والقطاع الخاص جنبا إلى جنب مع الجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول
- (د) وداعية ومناصرة للابتكار والرقمنة في الأغذية والزراعة المستدامتين، وإدارة الموارد الطبيعية لضمان الأمن الغذائي، والنهوض بالتنمية المستدامة وتعزيز التنمية الريفية في جميع أنحاء العالم، وخاصة بالنسبة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة
- (هـ) ومقدمة للقواعد والمعايير العالمية وراعية للسياسات العالمية والمعاهدات الدولية ومدونات قواعد السلوك وغير ذلك من صكوك ملزمة وغير ملزمة،²⁴ حيث توفر المعايير الدولية المناسبة التي يمكن أن يستخدمها القطاع الخاص لتحسين الأنشطة المتصلة بالتنمية

²⁴ من الأمثلة على ذلك الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة المسؤولة للحيازة (منظمة الأغذية والزراعة، 2012ب)؛ ومبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي للاستثمار المسؤول في النظم الزراعية والغذائية (لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2014)؛ والاتفاق بشأن تدابير دولة الميناء (منظمة الأغذية والزراعة، 2016أ)، ومدونات قواعد السلوك بشأن الفاقد والمهدر من الأغذية (قيد الإعداد) والخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن النظم الغذائية والتغذية (قيد الإعداد).

(و) ومساهما في تعبئة الشبكات العامة والخاصة، ودعم تعزيز البيانات والمعلومات والمعرفة من خلال قدرتها على حشد واجتماع مختلف أصحاب المصلحة.

6- ماذا مشاركة القطاع الخاص مهمة - النتائج والفوائد

29- **النتائج المنشودة:** إن الغاية العامة للاستراتيجية هي تعزيز المشاركة مع القطاع الخاص في عمل منظمة الأغذية والزراعة، بما في ذلك على المستوى الميداني، على أنها "منظمة واحدة" للعمل نحو حلول مستدامة أطول أجلاً. وبشكل أكثر تحديداً، ينبغي أن تشمل النتائج المرجوة من زيادة التعاون الاستراتيجي بين المنظمة والقطاع الخاص ما يلي:

(أ) مشاركة الشركاء من القطاع الخاص في تطوير نظم غذائية شاملة ومستدامة، مما يساعد على تنشيط الاقتصادات الريفية وضمان المشاركة الاقتصادية لأشد أصحاب المصلحة فقراً وضعفاً.

(ب) إقامة شراكات متعددة القطاعات تحويلية قصيرة وطويلة الأجل وذات قيمة مشتركة مع القطاع الخاص، مثل مبادرة العمل يدا بيد،²⁵ ستجابة لاحتياجات محددة تركز على المستفيدين، تمثيا مع أولويات الحكومات الوطنية.

(ج) إسهام الشراكات والالتزامات التي تركز على الابتكار والتكنولوجيات الجديدة وطرق العمل الجديدة في إيجاد حلول فعالة من حيث التكلفة ومستدامة وقابلة للتعديل لمواجهة التحديات الإنمائية التي طال أمدها.

(د) تمتع الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بإمكانية أفضل للحصول على التمويل والاستثمار، في حين أن بيئات الأعمال هي أكثر استدامة للمؤسسات المالية والمستثمرين، بالاعتماد على خبرة منظمة الأغذية والزراعة والصكوك الدولية للاستدامة ومواءمة أهداف التنمية المستدامة، مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني ومبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة والنظم الغذائية.²⁶

(هـ) وآليات تحفيزية مناسبة على مستوى السياسات قائمة على الأدلة من أجل توجيه القطاع الخاص نحو مزيد من الاستدامة.

(و) وتواؤم الأعمال التجارية للقطاع الخاص بشكل أفضل مع أهداف التنمية المستدامة والتزامها بشكل أكبر بتخفيض بصمتها البيئية، والحفاظ على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية على الصعيد العالمي، والحد من آثارها المناخية وضمان الاستدامة.

(ز) وتوفير بيانات ومعارف القطاع الخاص بشكل علني مع إمكان الوصول إليها من خلال مستودعات السلع العامة.

(ح) وإضافة القطاع الخاص صوته إلى الحوار الوطني والإقليمي والعالمي بشأن السياسات، دعماً لأهداف التنمية المستدامة.

²⁵ اقرأ المزيد عن مبادرة العمل يدا بيد: <http://www.fao.org/hand-in-hand/ar/>

²⁶ منظمة الأغذية والزراعة (2021ب) ولجنة الأمن الغذائي العالمي (2014). هذه ليست قائمة وافية. تتضمن الأمثلة الأخرى: الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصائد الأسماك صغيرة النطاق ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد ومدونة السلوك الدولية الخاصة بإدارة مبيدات الآفات، ومدونة السلوك الدولية بشأن استخدام الأسمدة وإدارتها على نحو مستدام أو المواصفات الدولية للأغذية (هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية) وغير ذلك

7- هياكل المشاركة مع القطاع الخاص

30- اتساق مشاركة القطاع الخاص مع الإطار الاستراتيجي: إن هذه الاستراتيجية متسقة تمامًا مع الإطار الاستراتيجي. وقد بدأ يظهر عدد من مجالات الشراكات ذات الأولوية مع القطاع الخاص، وهي تشمل:

(أ) خطة تسخير النظم الغذائية: تعد النظم الغذائية من بين نقاط الدخول الرئيسية للاستفادة من الروابط المتبادلة وتسريع التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة.²⁷ ومن الأهمية بمكان وضع نهج النظم الغذائية في جدول الأعمال السياسي، حيث ينبغي أن تقود منظمة الأغذية والزراعة تحالفًا قويًا للأمم المتحدة لضمان تحسين الإنتاج والتغذية والصحة والبيئة والمعيشة. خير مثال على ذلك هو مبادرة العمل يدًا بيد.

(ب) والارتقاء بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: يعتبر تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار أساسيًا لتحقيق تحول عميق في النظم الغذائية والزراعية. ويتعين أن تستجيب منظمة الأغذية والزراعة بكفاءة وفعالية، وبصوت واضح ومتسق، للإمكانيات والتحديات التي ينطوي عليها ذلك.

(ج) وعقد شراكات من أجل الأنماط الغذائية الصحية والقضاء على جميع أشكال سوء التغذية (بما في ذلك السمنة): تزايد تأكيد ومناصرة منظمة الأغذية والزراعة لهذا الموضوع، وينبغي أن تسعى إلى العمل بشكل أوثق وطموح، مع الجهات الرائدة في القطاعين العام والخاص في هذا المجال، وكذلك مع المستهلكين ومنظماتهم.

(د) وتسهيل الاستثمارات من القطاع الخاص بكمية أكبر ونوعية أفضل: قد وافق مجلس المنظمة²⁸ على توسيع نطاق عمل المنظمة لتعزيز الاستثمارات العامة والخاصة باعتبارها أفضل وسيلة لزيادة الخبرات التقنية مع التركيز على المنتجات والخدمات المستدامة المحايدة للمناخ، فضلًا عن الاستثمارات الشاملة.

(هـ) واستئصال الفقر في الريف: يمكن أن توسع منظمة الأغذية والزراعة الشراكات الاستراتيجية لتحقيق الهدفين 1 والهدفين 2 من أهداف التنمية المستدامة، بالتحديد الحد من الفقر في الريف. ولهذا الغاية، تهدف مبادرة العمل يدًا بيد إلى تسريع وتيرة الاستثمارات الشاملة في المناطق الريفية وتشمل تطوير الأنشطة الاقتصادية الريفية الجديدة والناشئة. ويمكن زيادة توسيع الشراكات الإنسانية، لا سيما في سياق الترابط القائم بين المسائل الإنسانية والإنمائية والمتصلة بالسلام.

(و) والاستفادة من البيانات ومصادر البيانات غير التقليدية وعلوم البيانات: تقوم منظمة الأغذية والزراعة بوضع منصات لدمج البيانات متعددة القطاعات من مصادر مختلفة لأجل التحليل والتنبؤ في الوقت الحقيقي. ويشمل ذلك مصادر البيانات غير التقليدية، مثل الأخبار والشبكات الاجتماعية والاستشعار عن بعد والبيانات المفتوحة والمنتجات التحليلية.

(ز) وتعزيز أدوات القياس والإبلاغ المؤسسي عن أهداف التنمية المستدامة وقضايا الاستدامة الغذائية والزراعية: تضع منظمة الأغذية والزراعة إطارًا للمؤشرات للإبلاغ من قبل القطاع الخاص عن أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن المشاركة

²⁷ الأمم المتحدة (2019).

²⁸ أنظر تقرير الدورة الرابعة والستين بعد المائة لمجلس المنظمة (أنظر <http://www.fao.org/3/nc436ar/nc436ar.pdf>)

<http://www.fao.org/3/nd238ar/nd238ar.pdf>

الوثيقة مع القطاع الخاص في أنشطة التطوير المنهجي لتحسين القياس والإبلاغ عن قضايا الاستدامة الرئيسية أن تيسر الجهود العالمية لرصد أهداف التنمية المستدامة.

(ح) وضمان الاستدامة البيئية وتعميم التنوع البيولوجي وقدرة النظم الغذائية والزراعية على الصمود في وجه تغير المناخ: للنظم الزراعية والغذائية بصمة بيئية كبيرة وهي المصدر الرئيسي لانبعاثات غازات الدفيئة المسؤولة عن تغير المناخ، مع الاعتراف بوظيفة احتجاز الكربون لقطاع الزراعة، فضلاً عن الدور الذي يؤديه القطاع حاليًا على صعيد تحقيق الأمن الغذائي. كما أن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية أمر لا غنى عنه لاستدامة قطاعات الزراعة والغابات وتربية الأحياء المائية ومصائد الأسماك. ومن الأساسي أن تبتكر المشاريع الخاصة في مجالي الأغذية والزراعة من أجل الحد بشكل كبير من بصمتها البيئية وتعميم التنوع البيولوجي وزيادة القدرة على الصمود بوجه التغيرات المناخية.

(ط) ومعالجة أزمته الأغذية والمياه: تضطلع منظمة الأغذية والزراعة بدور قيادي رئيسي في الوقاية من الأزمات الغذائية والاستعداد لها والاستجابة لها (بما في ذلك الآفات والأمراض العابرة للحدود وجائحة كوفيد-19) ودعم النتيجة الجماعية للقضاء على الجوع والحد من الاحتياجات والمخاطر ونقاط الضعف المرتبطة بالجوع الحاد. وتلتزم منظمة الأغذية والزراعة التزاماً قوياً بالإدارة المستدامة للمياه بهدف تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة.

31- **هياكل المشاركة الجديدة والقائمة:** في إطار استراتيجية عام 2013، استخدمت منظمة الأغذية والزراعة ستة هياكل أو طرائق للعمل مع القطاع الخاص (الجدول 2-1)، وهي لا تزال صالحة. ومن خلال هذه الاستراتيجية، ستشجع منظمة الأغذية والزراعة في عدة مجالات إضافية وستدعو إلى المشاركة فيها (الجدول 2-2). وهذه المجالات الإضافية ليست حصرية وتظهر استعداد المنظمة للعمل بشكل خلاق وفعال مع شركاء القطاع الخاص.

32- جهود المنظمة لضمان شمولية تدخلات القطاع الخاص: ستكفل المنظمة بأن تكون الأنشطة مع القطاع الخاص شاملةً وبخاصة مع أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وستقوم المنظمة بما يلي:

- (أ) استهداف تدخلاتها المناطق التي يوجد فيها عدد ملحوظ من أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل النهج الإقليمية المنفذة في إطار مبادرة العمل يبدأ بيد.
- (ب) وتوفير المعلومات العامة لتيسير شفافية مشاركة القطاع الخاص بطريقة تنافسية
- (ج) والعمل مع الحكومات لضمان أوجه التكامل الضرورية بين الحوكمة ورأس المال البشري والمؤسسات بشكل شامل؛
- (د) واستخدام الشراكات الحالية والجديدة مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية من أجل فتح المجال لنزع المخاطر عن الاستثمارات بصورة تنافسية.

الجدول 2-1 الهياكل الحالية للمشاركة

<p>الحوار بشأن السياسات - تدعم منظمة الأغذية والزراعة مشاركة القطاع الخاص في الحوار السياسي لأصحاب المصلحة المتعددين في ما يتعلق بالزراعة والبيئة والموارد الطبيعية والأمن الغذائي والتغذية في إطار ولاية المنظمة. وتوفر مشاركة القطاع الخاص وجهة نظر مختلفة بشأن التحديات الإنمائية المعقدة وتساعد على تحسين ممارسات الشركات. كما أنها تساعد على وضع معايير القطاع بما يتماشى مع السياسات الحكومية والمعايير الدولية.</p>
<p>تنمية القدرات - تتعاون منظمة الأغذية والزراعة مع القطاع الخاص بشأن أنشطة تنمية القدرات في العديد من المجالات، بما في ذلك أنشطة محددة وموجهة للمزارعين ومنظمات المنتجين والتعاونيات والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، لتحسين وتعزيز تدفقات العمل في سلاسل القيمة الزراعية.</p>
<p>حشد الموارد - تلقت المنظمة مساهمات مالية وعينية من القطاع الخاص لدعم برامج المنظمة ومشاريعها في المجالات ذات الاهتمام المشترك وفي حين سيستمر هذا النموذج التقليدي لحشد الموارد، فإن المنظمة ستقل التركيز من تأمين الأموال إلى التمويل. وسترتب على هذا التحول تغيير كبير في التركيز بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة، من تعبئة موارد المنح للمشاريع والبرامج في المقام الأول إلى حفز مصادر مختلفة للتمويل المحلي والدولي والعام والخاص والاستفادة منها ومزجها وهيكلتها، من أجل تحقيق نتائج جماعية وتحولية ومستدامة في مجال التنمية.</p>
<p>التعاون التقني - إن منظمة الأغذية والزراعة تعمل مع القطاع الخاص في ما يتصل بالاحتياجات والتحديات البرنامجية المحددة ذات المواصفات الفنية المحددة في مجالات عمل منظمة الأغذية والزراعة. وتعمل منظمة الأغذية والزراعة مع شركاء القطاع الخاص لتبادل الخبرات وتصميم حلول للمشاكل التي لا تتوفر لها حلول حالية أو لا تكون مناسبة.</p>
<p>المعارف والبحوث - يساهم القطاع الخاص في معارف المنظمة وقدرتها البحثية من خلال تقديم بيانات ومعلومات عن اتجاهات السوق، والتكنولوجيات المستجدة. ومن الممكن أن تقدم معارف القطاع الخاص إسهامات مهمة في مجال المنافع العامة. وغالبًا ما تطلب المنظمات العامة والخاصة والدولية المشورة الفنية من المنظمة.</p>
<p>الدعوة والاتصال - تعمل منظمة الأغذية والزراعة مع القطاع الخاص في ما يخص تبادل ونشر المعلومات وأفضل الممارسات المتعلقة بالأولويات الرئيسية للمنظمة. وكانت الدعوة إلى عمل منظمة الأغذية والزراعة بمثابة شكل قديم من أشكال المشاركة مع القطاع الخاص، حيث ساعدت وسائل الإعلام منظمة الأغذية والزراعة في الترويج للقضاء التام على الجوع على سبيل المثال.</p>

الجدول 2-2 الهياكل الإضافية للمشاركة

<p>الابتكار - سيساعد القطاع الخاص على ضمان تطبيق منظمة الأغذية والزراعة للعلم والتكنولوجيا الحديثين واعتماد نُهج مبتكرة لمواجهة الأوضاع والتحديات الجديدة. وستعمل منظمة الأغذية والزراعة والقطاع الخاص معا لضمان استخدام النهج المبتكرة وتوسيع نطاقها، وإتاحة الفرص للعمل على تحقيق عالم خال من الجوع والفقر وسوء التغذية.</p>
<p>تبادل البيانات ونشرها - تشجع منظمة الأغذية والزراعة وتدعم تبادل ونشر بيانات القطاع الخاص والمعلومات من خلال الشبكات العالمية وكمنافع عامة عالمية. وتتطلع المنظمة إلى القطاع الخاص من أجل إكمال وتعزيز مصادر البيانات الزراعية المختلفة التي تقوم برصدها وتجمعها على أساس منظم.</p>
<p>الدعم للتمويل والاستثمار - إن التنمية الزراعية وغير الزراعية في المناطق الريفية تتطلب مستويات عالية من الاستثمار الخاص لتلبية أهداف التنمية المستدامة. وتسعى منظمة الأغذية والزراعة إلى الانخراط في آليات جديدة لزيادة الاستثمارات المتوائمة مع أهداف التنمية المستدامة في الأنظمة الغذائية والزراعية. ويشمل هذا العمل مع المؤسسات المالية، العامة والخاصة والمحلية والدولية، لدعم الآليات المالية التي تيسر الاستثمارات المسؤولة في كافة سلاسل الإمدادات الزراعية.</p>
<p>النوازم مع أهداف التنمية المستدامة - تدعم منظمة الأغذية والزراعة استخدام القطاع الخاص لسلسلة من الصكوك التي تم التصديق عليها دوليًا والتي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، والتي تعتبر المنظمة الجهة الراعية الرئيسية لها. وتشمل تلك الصكوك الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني ومبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة ومدونات قواعد السلوك المشار إليها في الفرع الثاني-6، فضلا عن أدوات قياس الاستدامة والرصد والإبلاغ في مجالات الخبرة والولاية في المنظمة. ويتوخى هذا الدعم الفني والامتنال لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، واستخدام أدوات دعم الأداء لتوجيه ورصد الالتزام بأهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنه.</p>
<p>الدعوة لأهداف التنمية المستدامة - تسعى منظمة الأغذية والزراعة إلى توسيع شراكات متعددة الأطراف ومتعددة الأبعاد مع كيانات القطاع الخاص من أجل الدعوة إلى قضايا الاستدامة والتحديات والحلول الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد يشمل هذا الموامة الاستراتيجية مع التحالفات والاتحادات القائمة التي يقودها القطاع الخاص، مثل المنتدى الاقتصادي العالمي، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة.</p>

8- الربط والدعم والتأييد - الركائز الإرشادية لهذه الاستراتيجية

33- تعتمد منظمة الأغذية والزراعة نُهجًا أكثر استباقية في البحث عن التزامات جديدة للقطاع الخاص وتنميتها وتوسيع نطاقها. وإن النهج الذي تتبعه منظمة الأغذية والزراعة يتلخص في سلسلة متصلة من الالتزامات من خلال الربط بين منظمة الأغذية والزراعة والقطاع الخاص بشكل استباقي، ودعم تنمية الالتزامات المؤثرة بطريقة شفافة ومرنة، وأخيرًا تأييد الالتزامات من خلال قياس التأثيرات وتعزيزها.

34- **الربط - النهج الاستباقي للتواصل والمشاركة:** تقترح منظمة الأغذية والزراعة إطلاق آليتين جديدتين لدعم تعزيز المشاركة مع القطاع الخاص: بوابة "التواصل" ومجموعة استشارية غير رسمية للقطاع الخاص لتقديم المشورة بشأن تنفيذ الاستراتيجية.

35- وتمشيا مع إحدى توصيات تقييم عام 2019، سوف تنشئ منظمة الأغذية والزراعة بوابة "التواصل" لشركاء القطاع الخاص على شبكة الإنترنت، والتي ستعمل بمثابة قناة رسمية تستطيع المنظمة من خلالها التفاعل مع الشركاء المحتملين والحاليين. ومن المتوقع أن تكون البوابة بمثابة مستودع²⁹ للمعلومات المتعلقة بالشركاء على شبكة الإنترنت، يستند إلى الشفافية والانفتاح والشمولية والمساءلة والنزاهة والاحترام المتبادل. وستعمل البوابة على جعل اتفاقات الشراكة السابقة والحالية والمستقبلية، مثل مذكرات التفاهم مع ما يتصل بها من خطط عمل وخطابات النوايا وغيرها، في المتناول وعلى إتاحة إمكانية الوصول لموظفي المنظمة وأعضائها. كما ستعمل البوابة كنظام لإدارة العلاقات بين الشركات في المنظمة لضمان إتاحة المعلومات الأساسية عن الشركاء (القدامى منهم والحاليين والمستقبليين) وحالة المشاركة بسهولة وبانتظام لجميع موظفي المنظمة، بصرف النظر عن الموقع، وكذلك للشركاء أنفسهم وأعضاء المنظمة.

36- وسيتم إنشاء مجموعة استشارية غير رسمية للقطاع الخاص لتعزيز تعاون ومشاركة المنظمة عبر القطاع الخاص. ومن الأهمية بمكان أن تشمل هذه المجموعة على مجموعة متنوعة من كيانات القطاع الخاص.³⁰ ولن تكون هيئة رسمية لصنع القرار، بل ستتيح للمنظمة فرصا للحوار، وستشكل محفلا للمنظمة والأعضاء للتشاور الدوري مع المجموعة للحصول على المشورة والرد بشأن مجالات وأساليب المشاركة المقترحة. وستضم المجموعة ممثلين من جميع الهيئات الرئيسية المدرجة في الجدول 1. وستعمل المجموعة الاستشارية لمدة سنتين على الأقل، مع موافقة المجلس على هذه الاستراتيجية. وبعد سنتين، ستقيم المنظمة ما إذا كان ينبغي التمديد للمجموعة الاستشارية ضمن الفترة المتبقية من الاستراتيجية، وفي إطار أي ولاية، وإلى متى، وتحدد تناوب الممثلين. وسيدعى ممثلو المجموعة الإقليمية إلى المشاركة بصفة مراقبين لضمان الشفافية الكاملة لأعضاء المنظمة.

37- وستأكد منظمة الأغذية والزراعة من أن تكوين المجموعة يعكس الجوانب التالية: التنوع (الجغرافي والفئوي) والصلة بالموضوع، والتأثير والابتكار والإتاحة والالتزام بولاية المنظمة والتوازن بين الشركاء المعروفين من المنظمة والشركاء الجدد المحتملين. وسيتم اختيار أعضاء المجموعة الاستشارية للقطاع الخاص من قبل المنظمة من خلال عملية شفافة ومفتوحة بالتشاور مع المكاتب الميدانية للمنظمة، بالإضافة إلى المكاتب الفنية والفروع في المقر. ويمكن الاطلاع على الاختصاصات المقترحة ومعايير الاختيار المفصلة في الملحق 2.

38- **الدعم - نموذج تجاري شفاف ومنتشر لبناء الشراكات:** سيكون من العناصر البالغة الأهمية في الاستراتيجية وضع خطوط توجيهية داخلية واضحة وموجزة لموظفي منظمة الأغذية والزراعة، وتوفير إرشادات عملية بشأن الجوانب التشغيلية لإدارة الشراكات، بما في ذلك التيسير وتقييم المخاطر والعناية الواجبة، فضلا عن إجراءات الإبلاغ. وتعتبر الصكوك القائمة حاليا للتعامل مع القطاع الخاص غير كافية لتلبية احتياجات الاستراتيجية. وتمشيا مع التزام المنظمة بتوسيع مجالات عملها مع القطاع الخاص،

²⁹ ستضمن البوابة وجود ضمانات مناسبة وجدار مانع للتحكم في درجة الوصول إلى المعلومات. وفي حين سيتم ضمان الإفصاح التام عن اتفاقات الشراكة بالنسبة إلى موظفي المنظمة وأعضائها، قد يكون وصول الأطراف الخارجية إليها مقيداً.

³⁰ سيتم إنشاء المجموعة الاستشارية للقطاع الخاص في البداية على الصعيد العالمي، ولكن سيتم النظر في المستقبل في آلية مماثلة على الصعيد الإقليمي، مع تقدم منظمة الأغذية والزراعة في توسيع نطاق المشاركة مع القطاع الخاص.

سيلزم وضع مجموعة أوسع من الصكوك (بما في ذلك الصكوك القانونية) والأدوات المرتبطة بها، مع وضع خطوط توجيهية تشغيلية واضحة. ومن جملة أمور، سيحتاج ذلك إلى دعم أفضل لموظفي المنظمة³¹ في تحديد الشراكات المؤثرة من أجل معالجة نتائج التقييم والدروس المستفادة من تنفيذ الاستراتيجية الحالية.

39- وهناك أيضا حاجة إلى اتفاقات تعاون على الصعيد المحلي.³² ولئن كان من المهم تحديد أدوات مفتوحة ومرنة وتحديد مجالات التعاون العامة والمجالات الجغرافية ذات الأهمية على الصعيد العالمي، فإن هناك حاجة أيضا إلى اتفاقات تعاون مفصلة على الصعيد المحلي. والهدف من ذلك هو التوصل إلى اتفاقات تضع جميع الأطراف على نفس المستوى، مما يسمح لها بجشد القوى وتبادل الخبرات والتكنولوجيا والابتكار والاستفادة من أوجه التآزر وترك خيار تقاسم الموارد الاقتصادية على المستوى المحلي مفتوحا.

40- وفي الوقت نفسه، ستقوم المنظمة بتحديث قواعدها مثل حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية واستخدام الشعار. وستكفل المنظمة أن تكون أي تحديثات للإجراءات والعمليات المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص متماشية مع معايير الأمم المتحدة وضوابطها الوقائية الحالية بموجب القانون الدولي، دون المساس بنزاهة المنظمة أو استقلاليتها أو حيادها أو مصداقيتها أو سمعتها.

41- **التأييد - قياس أثر التعزيز:** ثمة سمة أخرى للاستراتيجية وهي التركيز على تقدير وقياس النتائج الحاصلة من الشراكة مع القطاع الخاص. وينبغي أن يشمل ذلك البيانات والمقاييس الأخرى المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة من خلال الإطار الاستراتيجي لقياس تأثير الالتزامات مع القطاع الخاص. وينبغي أن تستفيد منظمة الأغذية والزراعة من الشراكات القائمة لتوسيع نطاق الممارسات الجيدة وتوسيع نطاقها جغرافيا.

42- **وبالإضافة إلى تقرير سنوي عن الشراكات،** بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص (أنظر الفرع الثالث)، ستنشر منظمة الأغذية والزراعة نتائجها ومقاييسها بشأن كل نوع من أنواع المشاركة مع القطاع الخاص من خلال البوابة الإلكترونية. وستتاح أيضا وثائق إضافية، مثل صحائف الوقائع، وملخصات عن الممارسات الجيدة، ومستودعات البيانات المعززة الناتجة عن شراكات منظمة الأغذية والزراعة، بوصفها منافع عامة عالمية. ومع تقدم منظمة الأغذية والزراعة في تنفيذ الاستراتيجية، ستبلغ المكاتب الميدانية عن مشاركتها الأكثر نشاطا مع القطاع الخاص وسيتم تجميع هذه البيانات لأغراض الإبلاغ وإدارة المعرفة.

9- تقديم الدعم الكامل لفرص المشاركة الإقليمية والوطنية

43- في حين يمكن لأي شخص داخل المنظمة أو خارجها، بما في ذلك الأعضاء، أن يحدد حاجة أو فرصة للمشاركة المحتملة مع كيان من كيانات القطاع الخاص، فإن للمكاتب الميدانية دورا حاسما بشكل خاص في بناء الشراكات مع القطاع الخاص على أرض الواقع. ولتعزيز المشاركة مع القطاع الخاص، ستكون تنمية قدرات الموظفين، ولا سيما في المكاتب الإقليمية والقطرية، أمرا حاسما لضمان رعاية الشراكات ودعم عمل منظمة الأغذية والزراعة. ويركز تخطيط العمل المبكر لتنفيذ هذه الاستراتيجية (الملحق 2) على تنمية قدرات الموظفين باعتبارها نشاطا ذا أولوية.

³¹ سيتم النظر أيضًا في التدريب على ولاية المنظمة وقيمتها الجوهرية لضمان اتساق الشراكات المقترحة مع النصوص الأساسية ووضع المنظمة.

³² كما تقدم منظمة الأغذية والزراعة المشورة للحكومات بشأن كيفية التعامل مع مشاركة القطاع الخاص بشكل أكثر فعالية بهدف تحويل قطاعها الزراعي. وتعتبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص عنصرا أساسيا. أنظر منظمة الأغذية والزراعة (2016ب).

44- **منظور إقليمي:** تستدعي الطبيعة المتكاملة لأهداف التنمية المستدامة التعاون في المجالات المتعلقة بالتحديات المعقدة العابرة للحدود. وستشارك منظمة الأغذية والزراعة مع القطاع الخاص على المستوى الإقليمي في قضايا التعاون والاستثمار داخل المنطقة ذات الصلة بمساهمة منظمة الأغذية والزراعة في تعزيز الإمكانيات الاقتصادية لقطاع الأغذية والزراعة، فضلا عن تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

45- وستسعى منظمة الأغذية والزراعة إلى تحقيق أقصى قدر من المشاركة مع القطاع الخاص بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة التكامل لأمريكا الوسطى والجماعة الكاريبية. وستسعى المؤتمرات الإقليمية للمنظمة أيضا إلى اجتذاب المزيد من مشاركة القطاع الخاص كأساس للشروع في مزيد من المشاركة لمعالجة الأولويات الإقليمية.

46- **المستوى القطري:** ستنمى الشركات التي يتم تطويرها على المستوى القطري مع أولويات الحكومة، على النحو المبين في أطر التخطيط القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وستضع المنظمة شركات واتفاقيات تشغيلية على الصعيد القطري تهدف إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في المجالات ذات الأولوية التي تحددها الحكومة.

47- ومن المتوقع أن تضع المكاتب الإقليمية والقطرية خطط عمل مصممة خصيصا للعمل مع القطاع الخاص، استنادا إلى الأولويات التي حددها المؤتمرات الإقليمية، وأطر التخطيط القطرية، وأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء.

10- نهج العناية الواجبة المناسب للغرض لتقييم المخاطر وإدارتها

48- **مخاطر المشاركة:** يمكن أن تنطوي مشاركة المنظمة مع كيانات القطاع الخاص على مخاطر تحتاج إلى إدارة فعالة. وقد ينطوي توسيع نطاق المشاركة مع كيانات القطاع الخاص على المزيد من المخاطر المتعلقة بالسمعة البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويتطلب اعتماد نهج مفتوح إزاء شركات القطاع الخاص آليات كافية لتحديد وإدارة المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على الطابع الحكومي الدولي للمنظمة واستقلالها وحيادها. وفي الوقت نفسه، وفي ضوء النهج الجديد لإعادة تنشيط الشراكة مع القطاع الخاص المطلوب في خطة عام 2030، تلتزم منظمة الأغذية والزراعة بتقديم نهج "استباقي" إزاء بذل العناية الواجبة (تيسير صياغة الشراكات وتنفيذها)، بما يتجاوز النهج "الدفاعي" (حماية نزاهة المنظمة وحيادها واستقلالها وإدارة المخاطر)، تمشيا مع تقرير وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة لعام 2017.³³

49- وتمثل منظمة الأغذية والزراعة بالكامل للنهج المشترك لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ما يتعلق بالبحوث المستقبلية والعناية الواجبة بشأن شركات قطاع الأعمال³⁴ لتطوير إدارة المخاطر الخاصة بالمنظمة، مع إجراءات حديثة وبمبسطة للعناية الواجبة وتقييم المخاطر.

³³ تقرير رقم JIU/REP/2017/8.

³⁴ مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. (2020).

50- ومن بين الجوانب الأخرى، تتعلق المخاطر بما يلي:

- (أ) تضارب المصالح
- (ب) والتأثير غير المبرر أو غير السليم الذي يمارسه كيان من القطاع الخاص على عمل المنظمة، ولا سيما على سبيل المثال لا الحصر، السياسات والقواعد ووضع المعايير
- (ج) والتأثير السلبي على نزاهة المنظمة أو استقلالها أو مصداقيتها أو سمعتها أو ولايتها
- (د) واستخدام المشاركة في المقام الأول لخدمة مصالح كيان القطاع الخاص، مع فائدة محدودة أو معدومة للمنظمة
- (هـ) والمشاركة التي تمنح إقرار اسم كيان القطاع الخاص أو علامته التجارية أو منتجها أو وجهات نظره أو نشاطه
- (و) وتبييض صورة كيان من كيانات القطاع الخاص من خلال المشاركة مع منظمة الأغذية والزراعة
- (ز) وإخفاق الشراكة في توفير الفوائد المتوقعة.

51- وسوف تضمن عملية الاستعراض أن تمثل كل شراكة مع القطاع الخاص لمبادئ المنظمة بشأن المشاركات، وأن تكون ذات صلة بولاية المنظمة ومتسقة مع أولويات البلدان وأن تحدد تدابير للحد من المخاطر. وتواصل المنظمة تفادي أي تضارب للمصالح قد يكون لكيان من كيانات القطاع الخاص مع منظمة الأغذية والزراعة، أو التأثير غير المبرر الذي قد يمارسه، أو ينظر إليه بشكل معقول على أنه يمارسه على عملية صنع القرار في المنظمة أو مصالحها.

52- **معايير الإقصاء:** تنقيد منظمة الأغذية والزراعة بمجموعة من معايير الإقصاء التي تنطبق على المشاركة بين المنظمة والقطاع الخاص. وتشير هذه المعايير إلى فئات الأعمال التجارية و/أو الممارسات التي تعتبر جوهريا متعارضة مع قيم الأمم المتحدة ومعاهداتها، أو أي معايير دولية. ولا تشترك منظمة الأغذية والزراعة مع الكيانات التي:

- (أ) تشارك بصورة مباشرة في أنشطة لا تتسق مع الجزاءات أو القرارات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو الاتفاقيات (مثل اتفاقية المناخ أو التنوع البيولوجي أو الجريمة المنظمة العابرة للدول أو تمويل الإرهاب) أو غيرها من التدابير المماثلة، بما في ذلك معايير مكافحة غسيل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب التي وضعتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية التابعة لصندوق النقد الدولي)
- (ب) وتكون متورطة في انتهاكات حقوق الإنسان، أو تتساهل مع العمل القسري أو الإلزامي أو استخدام عمل الأطفال
- (ج) وتكون ضالعة بشكل مباشر في بيع وصنع وتوزيع الأسلحة المحظورة من قبل معاهدات الأمم المتحدة، بما في ذلك الألغام البرية المضادة للأفراد أو القنابل والذخائر العنقودية والأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية أو التي لا تفي، بخلاف ذلك، بالالتزامات أو المسؤوليات التي تتطلبها الأمم المتحدة
- (د) وتكون مشاركة في إنتاج وتوزيع منتجات التبغ بالجملة، أو التي تستمد إيراداتها من المقامرة (باستثناء اليانصيب) أو المواد الإباحية
- (هـ) وأخفقت بصورة منهجية في إظهار الالتزام بالوفاء بمبادئ الأمم المتحدة، أو لم تف عمليا بها، بما في ذلك البيانات أو المبادئ التي تتسق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتعكسه، وإعلان ريو، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن

المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، أو سياسة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بعدم التسامح المطلق إزاء جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

53- ومن حيث المبدأ ينبغي عدم متابعة إقامة شراكات يحتل أن تدرج ضمن معايير الإقصاء. ومع ذلك، قد تظل التفاعلات والاتصالات ممكنة مع بعض الشركات التي يتم تقييمها على أنها تنطوي على مخاطر كبيرة (على سبيل المثال، تضارب المصالح المحتمل) في حالات استثنائية، حيث ستكون هناك فائدة كبيرة للمستفيدين من منظمة المنظمة وأصحاب المصلحة في مشاركة محددة بوضوح تدعم تنفيذ ولاية المنظمة والآليات التي يمكن وضعها لحماية مصالح المنظمة.

54- **العناية الواجبة وتقييم المخاطر:** قبل العمل في شراكة مع أي كيان من القطاع الخاص، تقوم منظمة الأغذية والزراعة بإبلاء العناية الواجبة وتقييم المخاطر للحفاظ على نزاهتها. وتحدد منظمة الأغذية والزراعة مجموعة شاملة من فئات المخاطر لإشراك القطاع الخاص، فضلا عن إطار المساءلة في عملية تقييم المخاطر التي تقوم بها، في إطار إجراء داخلي للعناية الواجبة³⁵ (يجري تحديثه حاليا). وسيكون الإجراء الداخلي الجديد أكثر قوة وتبسيطا من الممارسات الحالية. وتضمن الأنظمة واللوائح المالية للمنظمة إرساء الإجراءات الاستثنائية الضرورية للتخفيف من المخاطر والضوابط الوقائية في ما يخص المخاطر المالية والالتزامات المالية. وفي حال عدم موافقة المؤتمر، تفرض عدم القبول بالمساهمات الطوعية إذا كان من الممكن أن ترتب التزامات على عاتق العضوية بأسرها بحال أدت المشاركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تحميل البرنامج العادي مسؤوليات معينة. وينصب التأكيد على إجراء هذه التقييمات في المراحل المبكرة من المشاركة.

55- **إدارة المخاطر:** تتبع منظمة الأغذية والزراعة نهجا لإدارة المخاطر في التعامل مع كيانات القطاع الخاص، ولا تلتزم بالشراكة إلا عندما تفوق الفوائد (من حيث المساهمات المباشرة أو غير المباشرة و/أو الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها وولاياتها) أي مخاطر متبقية للمشاركة، فضلا عن الوقت والنفقات التي ينطوي عليها إنشاء هذه المشاركة والحفاظ عليها. ويتم رصد الشراكات لتقييم ما إذا كان ينبغي الحفاظ على التوازن المناسب أو ما إذا كان ينبغي اتخاذ تدابير للتخفيف من المخاطر أو لوقف المشاركة. وينبغي إدارة مخاطر المشاركة والإبلاغ عنها في جميع أنحاء المنظمة. وتقر هذه الاستراتيجية الجديدة أيضا بالحاجة إلى اتخاذ قرارات لا مركزية بشأن إدارة المخاطر.

56- **الانسحاب وعدم الامتثال للاستراتيجية:** تحتفظ منظمة الأغذية والزراعة بالحق في الانسحاب من الشراكات عندما يكون هناك غياب مستمر للتعاون النشط بين المنظمة والشريك، أو عندما لا يمثل الشريك لالتزاماته، سواء المالية أو البرنامجية، على النحو المتفق عليه بموجب الالتزامات الناشئة عن هذه الاستراتيجية. ويمكن أن يشمل عدم الامتثال سلوكًا يفي بالمعايير الإقصائية للمنظمة؛ واستخدام المشاركة مع المنظمة لأغراض أخرى غير دعم تنفيذ ولاية المنظمة، مثلا لأسباب تجارية أو ترويجية

³⁵ يسري إطار المنظمة للعناية الواجبة على جميع الجهات من غير الدول بما يشمل القطاع الخاص، ويجري تحديثه بشكل مستقل. وستنطوي الإجراءات الداخلية للعناية الواجبة على قائمة بفئات متنوعة من المخاطر: مثل السمعة واستخدام الشراكة مع الأمم المتحدة كواجهة لتغطية انتهاكات معينة، والفتنة السياسية والقانونية؛ والمالية فضلاً عن تحديد تدابير للتخفيف من المخاطر.

أو تسويقية أو إعلانية؛ وإساءة استخدام اسم المنظمة أو شعارها أو أي تصرفات للشريك قد تمارس أثرًا سلبيًا في نزاهة المنظمة أو استقلاليتها أو مصداقيتها أو سمعتها أو ولايتها.

57- ويمكن أن تترتب على عدم امتثال كيان من القطاع الخاص لأحكام هذه الاستراتيجية عواقب على الكيان المعني بعد مراعاة الأصول القانونية، بما في ذلك التذكير، أو الإنذار أو ورسالة التوقف والكف، أو رفض تجديد المشاركة، أو إنهاء المشاركة. وأي مساهمة مالية تتلقاها منظمة الأغذية والزراعة يكتشف في ما بعد أنها غير متوافقة مع شروط الاستراتيجية يجوز أن تعاد إلى المساهم.

ثالثًا - التنفيذ والتأثير

58- **الأدوار والمسؤوليات:** يتولى فريق القيادة الرئيسي للمنظمة مسؤولية الإشراف العام عن تنفيذ الاستراتيجية. وتضطلع شعبة تعبئة الموارد وشراكة القطاع الخاص، المكلفة بدعم شراكات القطاع الخاص، بمهمة الرقابة التشغيلية وستقدم الدعم لموظفي المنظمة في الوحدات الفنية والمكاتب الميدانية في تنفيذ الاستراتيجية. ويشمل دورها الإشراف على التنفيذ الفعال للاستراتيجية الجديدة، وتنسيق التدريب والتوجيه لموظفي المنظمة وإدارة المساهمات المالية الواردة من شركاء القطاع الخاص.

59- وستواصل شعبة الشراكات والتعاون في الأمم المتحدة القيام بدور في توفير التوجيه بشأن الشراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول، وستدير مشاركة الشراكة الشاملة مع الجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول، ومن غير القطاع الخاص. وستركز شعبة دعم المشاريع بشكل متزايد على إدارة المخاطر والأساليب التشغيلية الناشئة على حد سواء، لإظهار أداء منظمة الأغذية والزراعة الجديدة. بالإضافة إلى الأدوار الحاسمة الأخرى، ستتولى شعبة دعم المشاريع مسؤولية العناية الواجبة لشراكات القطاع الخاص

60- **أوجه التآزر والتكامل مع الوكالات التي توجد مقارها في روما:** أصبحت الشراكات مع القطاع الخاص موضوعًا رئيسيًا للوكالات التي توجد مقارها في روما. وإدراكًا منها لاختلاف دوائر القطاع الخاص في الوكالات الثلاث، ستتعاون منظمة الأغذية والزراعة إلى أقصى حد ممكن في ما يخص المبادرات المشتركة، بما في ذلك تبادل المعارف والممارسات الجيدة، ولا سيما الأطر المشتركة لبذل العناية الواجبة والمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة المتسقة مع أهداف التنمية المستدامة. وبشكل ملموس، عقدت شعبة الشراكات والتعاون في الوكالات التي توجد مقارها في روما اجتماعات عادية غير رسمية بغية تحديد خطة مشتركة وإجراءات منسقة تتعلق بمشاركة القطاع الخاص.

61- **وضع الاستراتيجية موضع التنفيذ:** تصف خطة العمل المبكرة الواردة في الملحق 1 الإجراءات الرئيسية المطلوبة لوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ. والإجراءات الرئيسية هي: (1) التنظيم المؤسسي، وتنمية القدرات والتدريب؛ (2) والسياسات والخطوط التوجيهية التشغيلية؛ (3) والنظم والعمليات؛ و(4) والتعاون والتوعية. وسيكون لتنفيذ خطة العمل هذه آثار في الميزانية، ستعالج في ميزانتي عامي 2021 و2022، عن طريق الاستفادة من الوفورات أو إعادة توزيع الموارد الموجودة أو غير ذلك.³⁶

³⁶ كما تبحث منظمة الأغذية والزراعة في فرص الإعارة من شركاء التنمية، وإمكانات الحصول على موارد بشرية إضافية من برنامجها للموظفين الفنيين المعاونين، وتوظيف الاستشاريين لتعزيز خبراتها في القطاع الخاص.

62- الإبلاغ: نظرا للطابع الحكومي الدولي لمنظمة الأغذية والزراعة، ولأدوار ومسؤوليات أعضائها، سيتم الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية باستخدام الآليات التالية:

- (أ) التقرير السنوي عن الشراكات، بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص
 (ب) من خلال منح الأعضاء وأصحاب المصلحة المعتمدين إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بجميع الشراكات الفردية مع كيانات القطاع الخاص من خلال البوابة
 (ج) بتوفير معلومات حديثة بانتظام من خلال لجنة البرنامج ومن خلال رفع تقارير منتظمة عن تنفيذ برنامج العمل.

63- الرصد: سيتم رصد مشاركة القطاع الخاص على أساس مستمر في ما يخص المخاطر وتحقيق الأهداف. وستظل الأدوار والمسؤوليات المتعلقة برصد تقدم الشراكات تحت إشراف الموظفين (الموظفين المسؤولين) الذين يديرون الأنشطة اليومية لتلك الشراكات. وسيتم تحديد الآثار المرجوة والشراكات التي سيساهم فيها القطاع الخاص (وبالتالي يتم تقييمها وقياسها)، على أساس كل حالة على حدة لكل مشاركة، مما يضمن أن النتائج المتوقعة لمشاركة محددة تتماشى دائما مع أهداف التنمية المستدامة.

64- وستقوم منظمة الأغذية والزراعة باستعراض الاستراتيجية على أساس سنوي وتقييم الحاجة لأحدث المعلومات. وستقوم شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص باستعراض استراتيجي سنوي لجميع الشراكات، مع التركيز على استعراض الإنجازات والاحتياجات من حيث الدعم أو التوجيه العملي لمساعدة المشاركة وإدارة المخاطر. وسيشمل الاستعراض عناصر التنفيذ الناجح لهذه الاستراتيجية، مع التركيز على تحديد الثغرات و/أو نقاط الضعف في كيفية تنفيذها على نطاق المنظمة.

65- وعلى المستوى المؤسسي، ستحدد منظمة الأغذية والزراعة مؤشرات الأداء الرئيسية للرصد ومعايير لتقييم الفوائد الإضافية لالتزامات القطاع الخاص مع الأهداف البرنامجية العامة. وسيتم تعريفها كجزء من الإطار الاستراتيجي الجديد، الذي يجري وضعه حاليا.

66- التقييم: علاوة على ذلك، سيجري تقييم تنفيذ هذه الاستراتيجية بانتظام لتقييم الأثر العام لهذه الاستراتيجية بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة (مثلا، مرة كل سنتين). وستقدم نتائج هذا التقييم، إلى جانب التنقيحات المقترحة للاستراتيجية، إلى المجلس عن طريق لجنة البرنامج.

الملحق 1: خطة العمل المبكرة لتنفيذ استراتيجية المنظمة لإشراك القطاع الخاص (2021-2022)

المعلم	الإطار الزمني	الوحدة المسؤولة*	الإجراء
1- الربط - النهج الاستباقي للتواصل والمشاركة			
إعلان من خلال نشرة المدير العام	الربع الأول 2021	شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص مع ممثلين محددین عن القطاع الخاص	1-1 إنشاء فريق استشاري غير رسمي للقطاع الخاص
تطوير البوابة وتشغيلها	جار	شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص، وخدمات تكنولوجيا المعلومات (CSI)	2-1 تطوير بوابة ربط الشريك على شبكة الإنترنت
أنشئت الشراكة بنجاح	جار	جميع مستويات منظمة الأغذية والزراعة	3-1 تحديد فرص الشراكة وتطوير شراكات ملموسة
وضع مواد توعية ونشرها	2021	شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص بدعم من مكتب الاتصالات مع الفريق الاستشاري غير الرسمي للقطاع الخاص	4-1 وضع مواد توعية فعالة تستهدف القطاع الخاص
الصفحة الإلكترونية لمنظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكة مع القطاع الخاص موجودة	جار	شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص ومكتب الاتصالات	5-1 تحديث موقع المنظمة الخاص بالقطاع الخاص على شبكة الإنترنت

2- الدعم - نموذج أعمال شفاف ومنتشر لبناء الشراكات			
اعتماد وتشغيل إطار جديد للعناية الواجبة	جار	نائبة المدير العام، شعبة دعم المشاريع مع مدخلات من شعبة الشراكات والتعاون في الأمم المتحدة، شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص والمكاتب الإقليمية	1-2 وضع إجراء داخلي جديد للعناية الواجبة
إعلان من خلال نشرة المدير العام	الربع الأول 2021	نائبة المدير العام، شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص، ومكتب الشؤون القانونية مع مدخلات من شعبة الشراكات والتعاون في الأمم المتحدة والمكاتب الإقليمية	2-2 تنقيح/تحديث وثائق السياسات الداخلية الرئيسية لوضع إطار لمشاركة القطاع الخاص في منظمة الأغذية والزراعة، ولا سيما: (أ) نشرة المدير العام بشأن عملية استعراض الشراكات؛ (ب) نشرة المدير العام بشأن إجراءات إعداد الاتفاقات وإقرارها وتوقيعها
توفير المزيد من النماذج التي تمت الموافقة عليها مسبقاً من خلال بوابة ربط جديدة	جار	مكتب الشؤون القانونية	2-3 إعداد نماذج اتفاقات شراكة قانونية جديدة تمت الموافقة عليها مسبقاً بناء على المبادئ الأساسية والأولويات المحددة (مبادرة العمل يدا بيد، وتبادل البيانات، وغير ذلك). خارج المجموعة الحالية من مذكرات التفاهم وخطط العمل
وضع نماذج تدريبية بشأن المواضيع ذات الصلة وإصدار شهادات على العنوان الإلكتروني YOU@FAO	الربع الثاني - الربع الثالث 2021	شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص	2-4 تحديد المهارات الأساسية اللازمة ووضع نماذج تدريبية للموظفين بشأن مواضيع القطاع الخاص لموظفي المنظمة

تقديم التدريب	الربع الرابع 2021 - 2022	شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص	2-5 بدء التدريب المنهجي على شركات القطاع الخاص على جميع المستويات
3- التأييد - قياس أثر التعزيز			
إنشاء فريق مشترك بين الإدارات لتنسيق القطاع الخاص داخل منظمة الأغذية والزراعة، مع مسؤوليات محددة بوضوح	الربع الثالث 2021	شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص: التنسيق العام، جميع المكاتب والفروع والمكاتب الإقليمية والمكاتب الإقليمية	1-3 إقامة جهات اتصال مع خبرات القطاع الخاص عبر المنظمة، بما في ذلك المكاتب الميدانية
أنشئت بالفعل اجتماعات منتظمة بين وحدات القطاع الخاص التابعة للوكالة التي يوجد مقرها في روما	جار	شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص	2-3 ضمان تنسيق فعال بين الوكالات التي توجد مقرها في روما بشأن مشاركة القطاع الخاص لخلق أوجه التآزر بينها وعلى مستوى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
الاتساق في النهج بين الاستراتيجية وبنية الإطار الاستراتيجي، وتسهم الاستراتيجية بشكل فعال في تفعيل الإطار الاستراتيجي الجديد	جار	ناتبة المدير العام مع شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص / مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد	3-3 ضمان التآزر بين وضع الاستراتيجية والإطار الاستراتيجي
نشر تعبئة الموارد السنوية والشراكة	2021	شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص	3-4 إصدار تقرير سنوي عن تعبئة الموارد والشراكة - يسلط الضوء على مشاركة القطاع الخاص

* مكاتب وفروع منظمة الأغذية والزراعة: مكتب الشؤون القانونية، وشعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص، وشعبة الشراكات والتعاون في الأمم المتحدة، وشعبة دعم المشاريع وخدمات تكنولوجيا المعلومات ومكتب الاتصال

الملحق 2: مشروع الاختصاصات - المجموعة الاستشارية غير الرسمية للقطاع الخاص

المجموعة الاستشارية غير الرسمية للقطاع الخاص التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (PSAG) هي مجموعة تطوعية من المستشارين من مجموعة متنوعة من كيانات القطاع الخاص، تم إنشاؤها لتعزيز تعاون المنظمة ومشاركتها مع القطاع الخاص. وستشاور المنظمة مع المجموعة الاستشارية غير الرسمية للقطاع الخاص بشكل دوري في الاجتماعات المقررة والمخصصة، لطلب المشورة ورد الفعل على مجالات وأساليب المشاركة المقترحة من المنظمة، والتماس مدخلات إضافية بشأن تنفيذ الاستراتيجية الجديدة عند نشرها في جميع أنحاء المنظمة.

سيتم استشارة المجموعة الاستشارية غير الرسمية للقطاع الخاص للحصول على المشورة بشأن اثنين من النقاط الرئيسية:

إسداء المشورة بشأن توسيع الشراكات مع القطاع الخاص

- بشأن تخصيص أنساق المشاركة لمختلف أنواع كيانات القطاع الخاص واقتراح بدائل لتشكيلات الشراكة التقليدية لضمان طيف أوسع من التعاون والسماح بمزيد من المرونة، بما في ذلك على المستوى القطري
- بشأن آليات لتسريع تنفيذ الالتزامات مع شركات موثوق بها وذات تفكير مشابه تم تحديدها من خلال منصات مشتركة أو حالات التعاون السابقة
- للحصول على المشورة بشأن المجالات المقترحة وأساليب المشاركة وردود الفعل عليها، والسعي للحصول على بيانات ومعارف إضافية بشأن موضوع معين من منظور القطاع الخاص
- بشأن وضع استراتيجيات للمشاركة مع القطاع الخاص من أجل التحالفات القائمة على القضايا
- بشأن وضع استراتيجيات للمشاركة مع الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم
- بالنسبة للمدخلات والمشورة بشأن نهج لوضع مقاييس مناسبة، بما في ذلك مؤشرات الأداء الرئيسية وآليات الإبلاغ
- للمساهمات في ملء جدول زمني مشترك للأحداث الرئيسية ذات الصلة بكل من منظمة الأغذية والزراعة والقطاع الخاص، وغيرها من الفرص لتقديم العروض والتوعية.

إسداء المشورة بشأن تحسين العمليات الداخلية للمنظمة

- للحصول على المشورة واختبار النموذج الأولي لبوابة الاتصال الشاملة، المصممة من أجل الشفافية وزيادة فرص المشاركة والتعاون مع القطاع الخاص، بما في ذلك تحسين النظم والأدوات والموارد
- للحصول على المشورة والدعم في تطوير مهارات وخبرات موظفي منظمة الأغذية والزراعة في ما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص ومواضيع محددة، مثل الابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال الشبابية، على جميع المستويات داخل المنظمة، مع التركيز على المستوى القطري
- للحصول على المشورة والمدخلات بشأن منتجات الاتصالات في منظمة الأغذية والزراعة الموجهة إلى القطاع الخاص.

الجدول الزمني

سيساهم أعضاء المجموعة الاستشارية غير الرسمية للقطاع الخاص بأفكار في اجتماعين أو مؤتمرين عن بعد سنويًا، مع عقد اجتماعات إضافية مخصصة حسب الاقتضاء.

العضوية ومعايير الاختيار

في ما يلي معايير الاختيار المقترحة لأعضاء المجموعة الاستشارية غير الرسمية للقطاع الخاص على النحو التالي مبدئيًا، بهدف ضمان التوازن بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي يمكنها تقديم المشورة الاستراتيجية إلى منظمة الأغذية والزراعة، فضلاً عن رؤى من منظور القطاع الخاص في المجالات ذات الأولوية للاتجاه الجديد للمنظمة في ما يخص إشراك القطاع الخاص. وسوف يعمل الفريق الاستشاري لمدة عامين على الأقل بعد موافقة المجلس على هذه الاستراتيجية. وبعد سنتين، ستقيم المنظمة ما إذا كان ينبغي التمديد للفريق الاستشاري، وفي إطار أي ولاية، ولأي مدة، وتحدد تناوب الممثلين. وستنظر منظمة الأغذية والزراعة في الجوانب التالية عند اختيار أعضاء المجموعة الاستشارية غير الرسمية للقطاع الخاص:

- **التنوع** - (الجغرافي والفئوي على حد سواء) - الكيانات التي يمكن أن تمثل وجهات النظر المتنوعة للجهات الفاعلة في القطاع الخاص، بدءاً من الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الكبيرة، بما فيها الشركات الناشئة، فضلاً عن منظمات المزارعين، إلى الرابطة الصناعية والاتحادات التي تمثل مصالح القطاع الخاص والمؤسسات المالية والمؤسسات الخيرية وغيرها بحسب ما تحدده الاستراتيجية.
- **الأهمية** - الكيانات التي تمثل مختلف القطاعات ذات الصلة بولاية منظمة الأغذية والزراعة ونطاق عملها عبر النظم الغذائية
- **التأثير** - الكيانات التي تنطوي على إمكانات كبيرة لتأثير واسع النطاق
- **الابتكار** - الكيانات التي يمكن أن تجلب منظور الابتكار (ليس فقط التكنولوجي، ولكن أيضاً من حيث الأفكار والنظم والنماذج، وغير ذلك.)، والتي ربما لم يتم اختبارها بالضرورة في القطاعات ذات الصلة بالمنظمة، ولكن لديها القدرة على تغيير النظم الغذائية
- **التوافر والالتزام بولاية المنظمة** - يجب أن يكون الممثلون متاحين للمساهمة مرتين إلى ثلاث مرات في السنة على أساس طوعي
- **التوازن بين الشركاء المعروفين بالفعل لدى منظمة الأغذية والزراعة والشركاء الجدد المحتملين** - قد لا يتم بالضرورة اختيار أعضاء المجموعة الاستشارية غير الرسمية للقطاع الخاص من الشركاء المعروفين بالفعل لدى منظمة الأغذية والزراعة، ولكن من بين الشركاء الجدد والمحتملين، بحيث يتم الحفاظ على التوازن.

الملحق 3 مشاورات افتراضية مع القطاع الخاص

في ضوء وضع استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن مشاركة القطاع الخاص، شاركت المنظمة في عملية تشاور افتراضية واسعة النطاق، استهدفت مدخلات من شركات القطاع الخاص ومنظمات الأعمال. وشارك أكثر من 103 ممثلين عن كيانات القطاع الخاص التالية.

شركة	كيانات القطاع الخاص
Corteva Agriscience شركة دانون	المؤسسات المالية
شركة دانون	Absa مصرف
نقل معرفة البذور بين الشرق والغرب	البنك الهولندي للتنمية
شركة إيكوبيزنت Ecobiznet Inc.	
شركة Emerging Ag Inc.	
شركة إيني Eni S.p.A.	الشركات
شركة Esoko	AFEX لتبادل السلع المحدودة
شركة Euglena Co., Ltd.	أغريبروسيتي (Agriprocity)
شركة Ferrero	الأعمال الزراعية من أجل تنمية موزامبيق (Agro-Negocio para o)
شركة General Mills	((Desenvolvimento de Moçambique (ADM
شركة Griffith Foods	AgUnity
شركة Grupo Bimbo	شركة Scarecrow Technologies
شركة IBM Weather Business Solutions	شركة أرامارك Aramark
شركة جون دير John Deere	شركة Bayer AG
شركة Landmark Public Affairs	شركة Charoen Pokphand Group Co., Ltd.

غرفة صناعة الأغذية - ANDI Colombia	شركة مارس Mars Inc.
تحالف بلا حدود	شركة Mastercard
غرفة التجارة الدولية الصينية (CCOIC)	شركة .Mondelēz International, Inc
كروبلايف أمريكا (CropLife)	شركة Modularity Grid
كروبلايف الدولية	شركة NEC Corporation
شركة الأغذية والمشروبات أوروبا FoodDrinkEurope	شركة نستلي Nestle
جمعية تجارة الحبوب والأعلاف (GAFTA)	شركة Olam International, Ltd
منصة الألبان العالمية	شركة بيبسيكو PepsiCo
نمو أفريقيا Grow Africa	شركة بلانيت Planet
نمو آسيا Grow Asia	شركة Sahel Consulting Agriculture and Nutrition Limited
التحالف التعاوني الدولي	شركة شل Shell
المجلس الدولي لجمعيات المشروبات (ICBA)	شركة .Tarzan Enterprise Ltd
الاتحاد الدولي لمنتجات الألبان (IDF)	شركة TELEFÓNICA MOVISTAR
الرابطة الدولية للأسمدة (IFA)	شركة Urban Farms Global
الرابطة الدولية لعصير الفواكه والخضروات (IFU)	شركة أونيليفر Unilever
التحالف الدولي لتجارة الحبوب (IGTC)	شركة KPMG في شرق أفريقيا
المجلس الدولي للدواجن (IPC)	
الاتحاد الدولي للبذور (ISF)	
تحالف الذرة الدولي (MAIZALL)	

اتحادات القطاع الخاص والجمعيات الصناعية

تحالف أمريكا اللاتينية لجمعيات صناعة الأغذية والمشروبات

مؤسسة بيل وميلندا غيتس
 CDP WORLDWIDE
 مؤسسة BBVA للتمويل الأصغر
 مؤسسة إيكيا (IKEA)
 مؤسسة Syngenta للزراعة المستدامة

المؤسسات الأكاديمية والبحثية

المركز الدولي للزراعة البيولوجية في الأراضي المالحة
 المعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية

اتحاد الأعمال الزراعية الأفريقية (PanAAC)
 آلية القطاع الخاص
 حلول من الأرض
 المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة (WBCSD)

المؤسسات والمنظمات التي لا تستهدف الربح

دعم التنمية المستقلة - ADA
 التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا (AGRA)
 منظمة Anse Fromager البيئية وحماية البيئة

الملحق 4: المراجع

- لجنة الأمن الغذائي العالمي. 2014. مبادئ الاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية. روما (متاح على الرابط التالي: <http://www.fao.org/3/a-au866a.pdf>).
- منظمة الأغذية والزراعة. 2012. *FAO Organization-wide Strategy on Partnerships*. روما. (متاح على الرابط التالي: <http://www.fao.org/3/a-bp169e.pdf>).
- منظمة الأغذية والزراعة. 2012ب. الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة. روما. (متاح على الرابط التالي: <http://www.fao.org/3/i2801a/i2801a.pdf>).
- منظمة الأغذية والزراعة. 2013. استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص. روما. (متاح على الرابط التالي: <http://www.fao.org/3/a-i3444a.pdf>).
- منظمة الأغذية والزراعة. 2016أ. الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء. روما. (متاح على الرابط التالي: <http://www.fao.org/port-state-measures/resources/detail/ar/c/1190099/>).
- منظمة الأغذية والزراعة. 2016ب. *Public-private partnerships for agribusiness development: A review of international experiences*. روما. (متاح على الرابط التالي: <http://www.fao.org/3/a-i5699e.pdf>).
- منظمة الأغذية والزراعة. 2019. تقييم استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص. روما. (متاح على الرابط التالي: <http://www.fao.org/3/mz848ar/mz848ar.pdf>).
- منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2019. عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية 2019-2028: مستقبل الزراعة الأسرية في سياق خطة عام 2030. روما. (متاح على الرابط التالي: <http://www.fao.org/3/ca4778ar/ca4778ar.pdf>).
- الأمم المتحدة. 2011. مبادئ توجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. جنيف. (متاح على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/Documents/Publications/GuidingPrinciplesBusinessHR_ar.pdf).
- الأمم المتحدة. 2015أ. *Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development*. نيويورك. (متاح على الرابط التالي: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2051AAAA_Outcome.pdf).
- الأمم المتحدة. 2015ب. *SDG 17: Strengthen the means of implementation and revitalize the global partnership for sustainable development*. [النسخة الإلكترونية]. (متاح على الرابط التالي: <https://sdgs.un.org/goals/goal17>).

الأمم المتحدة. 2015. *Guidelines on a principle-based approach to the Cooperation between the United Nations and the business sector*. (متاح على الرابط التالي: https://d306pr3pise04h.cloudfront.net/docs/issues_doc%2Fun_business_partnerships%2Fguidelines_principle_based_approach_between_un_business_sector.pdf).

الأمم المتحدة. 2017. *ترتيبات الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 - وحدة التفتيش المشتركة - تقرير رقم JIU/REP/2017/8*. جنيف (متاح على الرابط التالي: <https://undocs.org/ar/JIU/REP/2017/8>).

الأمم المتحدة. 2019. *تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي 2019 - المستقبل يبدأ الآن: تسخير العلم من أجل تحقيق التنمية المستدامة*. نيويورك. (متاح أيضاً على الرابط التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/26926ArabicGlobalSusDevReport2019Web.pdf>).

الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. بدون تاريخ. *The Ten Principles of the UN Global Compact*. [النسخة الإلكترونية]. (<https://www.unglobalcompact.org/what-is-gc/mission/principles>).

مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. 2020. *UNSDG Common Approach to Prospect Research and Due Diligence for Business Sector Partnerships*. نيويورك. (متاح أيضاً على الرابط التالي: <https://unsdg.un.org/resources/unsdg-common-approach-prospect-research-and-due-diligence-business-sector-partnerships>).